

## وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٠ "بالتفويض"

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية

لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٢٠

رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولوائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٠٥ الصادر بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة

شئون العاملين واللائحة المالية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ١٧/١٢/٢٠١٩

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٢٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للغرف التجارية المؤرخة ١٤/٧/٢٠٢٠ ؛

## قرار:

**مادة ١ -** اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٢٠ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٤٩٤٦٢٥٠ جنيهاً (فقط أربعة عشر مليوناً وتسعمائة وستة وأربعون ألفاً ومائتان وخمسون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٣٠٩١٠٩٤ جنيهاً (فقط ثلاثة عشر مليوناً وواحد وتسعون ألفاً وأربعة وتسعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ١٨٥٥١٥٦ جنيهاً (فقط واحد مليون وثمانمائة وخمسة وخمسون ألفاً ومائة وستة وخمسون جنيهاً لا غير) .

**مادة ٢ -** يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ١٤/٧/٢٠٢٠

وكيل أول الوزارة

رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية

د / أشرف مختار